

الحل هيكلي: إعادة نظر شاملة بالخيارات والنموذج الاقتصادي اللبناني

مكافحة الفساد	سياسات نقدية	سياسات مالية	إجراءات
<ul style="list-style-type: none">• إدارة رشيدة في المؤسسات والإدارات العامة تعتمد الكفاءة لا المحاصصة والزيائية• تفعيل أجهزة الرقابة المالية• حل مشكلة الأملاك البحرية والعامة• إدارة رشيدة لإنتاج الكهرباء تتيح تخفيض الإنفاق• عدول المصارف عن الاعتماد على التوظيفات الريعية في الدين العام وتمويل القطاعات المنتجة	<ul style="list-style-type: none">• تحسين تدريجي لسعر صرف الليرة تجاه العملات الأجنبية• إلغاء مفعول الفوائد الفعلية الخيالية على سندات الخزينة وخفض مستويات الفائدة الإسمية• خفض مستويات الفوائد الدائنة والمدينة لدى المصارف	<ul style="list-style-type: none">• ضبط الهدر في الإنفاق العام عبر إلغاء التوظيف بالتعاقد• ترشيد تمويل الجمعيات وإلغاء ما لا يلزم من مؤسسات وإدارات عامة• تفعيل الجباية الضريبية عبر ضبط التهرب الضريبي• الفصل بين السياسة المالية والاستراتيجيات المصرفية	إجراءات
<ul style="list-style-type: none">• اعتماد مصادر طاقة بديلة في إنتاج الكهرباء (قمامة، غاز، سدود)• دخول في حلقة إيجابية عمادها استعمال الوفر في تمويل جزء من خدمة الدين بهدف خفضها تدريجاً وخفض قيمة الدين العام• توفر التمويل للقطاعات المنتجة لأهميته في رفع إنتاجيتها وتنافسيتها• ضبط وضعية الميزان الجاري وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات ودعم قيمة الليرة والطلب عليها	<ul style="list-style-type: none">• خفض الأسعار• الاستغناء عن زيادة الأجور في القطاعين العام والخاص• تلافى زيادة الإنفاق العام التشغيلي• خفض كلف الإنتاج (مواد أولية، رأسمال، عمالة) ورفع القدرة التنافسية للمنتجات المحلية• زيادة التصدير وخفض قيمة الاستيراد بالليرة• خفض عجز الميزان التجاري• تحفيز استقطاب الأموال وتعزيز وضعية الميزان المالي وميزان المدفوعات	<ul style="list-style-type: none">• تحقيق فائض أولي من الوفر في الكهرباء والأجور والجمعيات والإدارات العامة الوهمية يتيح تمويل خدمة الدين• العدول عن الهندسات المالية والمقايسات المشبوهة كوسيلة لتفادي أزمات التوظيف والسيولة لدى المصارف• تدعيم العدالة الاجتماعية بإلغاء الطابع الضريبي لفوارق الفوائد والقطع	نتائج وتوقعات